



International Monetary Fund
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 16/238
للنشر الفوري
20 مايو 2016

المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع تونس بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد"

وافق اليوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على عقد اتفاق ممدد مع تونس لمدة 48 شهرا في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" وبقيمة تعادل 2.046625 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.9 مليارات دولار أمريكي، أو 375% من حصة عضوية تونس في الصندوق) لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد والموضح بالتفصيل في الرؤية الاقتصادية للسلطات. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم تحقيق نمو أقوى وأكثر احتواءً للجميع من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، وإصلاح المؤسسات العامة— بما فيها الخدمة المدنية— وتسهيل الوساطة المالية، وتحسين مناخ الأعمال. وفي أعقاب صدور قرار المجلس، يُتاح لتونس صرف مبلغ فوري يعادل 227.29 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 319.5 مليون دولار أمريكي)؛ ويُصرف باقي المبلغ على مراحل أثناء فترة البرنامج، على أن يخضع لثمان مراجعات في تلك الفترة.

وعقب مناقشة المجلس التنفيذي المتعلقة بتونس، أدلى السيد ميتسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"أبدى اقتصاد تونس صلابة وإن كان لا يزال يواجه تحديات جسيمة على مستوى المالية العامة والحساب الخارجي بالإضافة إلى التحديات الهيكلية والاجتماعية. فقد أمكن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتم الشروع في تنفيذ إصلاحات مهمة، بما في ذلك بدعم من برنامج يدعمه الصندوق وانقضت صلاحيته مؤخرا.

"وقد وضعت السلطات برنامجا اقتصاديا شاملا جديدا - يدعمه اتفاق لمدة أربع سنوات بموجب تسهيل الصندوق الممدد - لمعالجة مواطن الضعف المتبقية. ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز تحقيق نمو أكثر احتواء. وسوف يكون من الضروري مراعاة قوة الالتزام بالسياسات السليمة، واتخاذ الإجراءات المبكرة والحاسمة بشأن أهم الإصلاحات الهيكلية، وبذل جهود التواصل وبناء توافق الآراء، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات التي تتسم بالصعوبة الاجتماعية، من أجل خلق فرص العمل وتحقيق أكبر المكاسب للشعب التونسي.

"ومن شأن انتهاز سياسة رشيدة على مستوى المالية العامة تضع الدين العام على مسار هبوطي أن يساعد على تخفيف الضيق في أوضاع التمويل، والحد من الاختلالات الخارجية، وضمان الاستمرارية. وسيؤدي إجراء إصلاح شامل للخدمة المدنية إلى تحسين سبل تقديم الخدمات العامة وبتنح حيزا أكبر في المالية العامة للاستثمارات ذات الأولوية والإنفاق الاجتماعي الموجه

للمستحقين. وسيؤدي وضع نظام ضريبي أكثر تصاعدياً وكفاءة إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين العدالة. وينبغي الاستمرار في مراقبة المخاطر على المالية العامة؛ وتسريع وتيرة جهود الحوكمة.

"ومن شأن تعزيز استقلالية البنك المركزي أن يدعم فعالية السياسة النقدية، بينما ستؤدي زيادة مرونة سعر الصرف إلى تعزيز الهوامش الوقائية وتيسير تصحيح المركز الخارجي.

"ويمثل اعتماد تشريعات القطاع المصرفي ذات الأهمية البالغة خطوة جديرة بالترحيب. وينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات لإعادة هيكله البنوك العامة وتقوية أطر تسوية أوضاعها والرقابة عليها. وسوف تتحسن فرص الحصول على تمويل من خلال إنشاء مكاتب للمعلومات الائتمانية وإرخاء الحدود القصوى على أسعار فائدة الإقراض.

"ومن المتطلبات الضرورية لتشجيع تنمية القطاع الخاص وتوفير فرص العمل يتعين بذل الجهود لتبسيط إجراءات الأعمال المعمول بها حالياً وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق من خلال وضع قانون جديد للاستثمار وتطبيق قانون المنافسة وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص".

مرفق

آخر التطورات الاقتصادية

في ظل تطبيق "اتفاق الاستعداد الائتماني" بدعم من صندوق النقد الدولي والذي انتهت مدته في ديسمبر 2015، استطاعت تونس أن تحافظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي وشرعت في تنفيذ إصلاحات في المالية العامة والقطاع المصرفي في سياق من التحول السياسي لفترة مطولة، وتداعيات الأزمة في ليبيا، وكثير من الصدمات خارجية المنشأ، بما فيها الهجمات الإرهابية. غير أنه لا تزال هناك تحديات مهمة قائمة: فالنشاط الاقتصادي ضعيف، ومعدلات توظيف العمالة منخفضة، والتوترات الاجتماعية لا تزال باقية، وعناصر الإنفاق متدهورة، والاختلالات الخارجية كبيرة.

ومن أجل التصدي لهذه التحديات، قامت السلطات في 2015 بوضع رؤية اقتصادية خمسية يجري العمل حالياً على تطويرها لتأخذ شكل خطة تفصيلية. وتهدف هذه الرؤية إلى دعم تحقيق نمو أقوى وأكثر احتواء للجميع بتحويل نموذج النمو في تونس من خلال استراتيجية تقوم على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتتضمن خمس ركائز هي: فعالية المؤسسات العامة، وتنوع النشاط الاقتصادي، والتنمية البشرية والاحتواء الاجتماعي، والتنمية الإقليمية، والنمو الاقتصادي الأخضر.

ملخص البرنامج

يهدف البرنامج الجديد إلى تحقيق نمو أكثر احتواء للجميع وتوفير فرص العمل، بحيث يقوم التنفيذ على أربع ركائز هي: (1) دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، و(2) إصلاح المؤسسات العامة، و(3) تعزيز الوساطة المالية، و(4) تحسين مناخ الأعمال.

دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي: ومن أهم الإجراءات في هذا الخصوص: (1) وضع سياسة للمالية العامة تتيح حيزاً للإنفاق الراسمالي في المجالات ذات الأولوية ويهدف إلى وضع الدين العام على مسار تنازلي؛ (2) اعتماد سياسة نقدية رشيدة تهدف

إلى احتواء التضخم؛ (3) زيادة مرونة سعر الصرف للحفاظ على الاحتياطيات بما يتيح استخدامها في مواجهة ما يطرأ من صدمات خارجية كبيرة.

إصلاح المؤسسات العامة وتحديث الإدارة العامة لتحسين مستوى كفاءتها وفعاليتها ودعم النمو الاحتوائي لا يزال أحد الأولويات. وتشمل مجموعة السياسات إصلاح الخدمة المدنية لتحسين تقديم الخدمات العامة والمساعدة في احتواء فاتورة الأجور، ومواصلة التقدم نحو إصلاح دعم الطاقة مع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعية، وتقوية مراقبة المؤسسات المملوكة للدولة وتحسين أدائها، وإعطاء دفعة لتعبئة الإيرادات الداعمة للعدالة، وتعزيز الإدارة المالية العامة والجهود المبذولة في مجال الشفافية، بسبل منها تقوية مبادرات مكافحة الفساد.

تعزيز الوساطة المالية: اتخذت خطوات مهمة نحو إنشاء نظام مصرفي حديث يخضع لمستوى عال من الرقابة والمنافسة. وسوف يتضمن البرنامج الجديد تدابير تهدف إلى تعزيز صلابة القطاع المصرفي وتشجيع أنشطة الوساطة المالية. وسوف يقتضي هذا الأمر مواصلة التقدم في إعادة هيكلة البنوك العامة، وتنفيذ نظام للرقابة على أساس المخاطر، ووضع إطار ملائم لتسوية أوضاع البنوك، وتقوية القواعد التنظيمية. وستؤدي كل هذه الإصلاحات، إلى جانب تطبيق قانون الإفلاس الجديد، إلى مساعدة البنوك على تسوية أوضاع قروضها المتعثرة بفعالية. وسوف يتحسن مستوى الإدماج المالي من خلال إنشاء مؤسسات التمويل الأصغر.

تحسين مناخ الأعمال: تتضمن التدابير الرئيسية تحسين إمكانات اعتماد قانون جديد للاستثمار، وترشيد الحوافز الضريبية، وتبسيط الإجراءات لتخفيض الحواجز أمام دخول مستثمرين جدد وحماية حقوق المستثمرين. وقد تسنى خلال العامين الماضيين تبسيط حوالي 530 إجراء شكليا يتعلق بالضرائب والجمارك والأعمال، ويُتوقع أن يؤدي ذلك إلى تخفيف العبء الإداري الذي تعاني منه مؤسسات الأعمال ورفع مستوى الكفاءة في الحكومة. وسوف يستمر إصلاح سوق العمل بالتدرج بناء على توافق آراء الأطراف المعنية على الانتهاء من وضع استراتيجية توظيف وطنية لمعالجة القضايا الرئيسية في سوق العمل ومنها عدم توافق المهارات المتاحة مع احتياجات سوق العمل، وحماية العاملين.

تونس: مؤشرات اقتصادية ومالية مختارة، 2012-2017

2017	2016	2015				2012	
		أولية	2014	2013	2012		
							الإنتاج والدخل (التغير %)
3.0	2.0	0.8	2.3	2.4	3.9		إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
3.3	5.1	4.9	5.2	4.3	5.0		مخفض إجمالي الناتج المحلي
3.9	3.9	4.9	4.9	5.8	5.1		مؤشر أسعار المستهلكين، متوسط
3.9	4.0	4.1	4.8	5.7	5.9		مؤشر أسعار المستهلكين، نهاية الفترة
15.3	14.1	12.9	14.0	14.4	16.1		إجمالي المدخرات القومية (% من إجمالي الناتج المحلي)
22.3	21.8	21.8	23.2	22.7	24.4		إجمالي الاستثمار (% من إجمالي الناتج المحلي)
							الحكومة المركزية (% من إجمالي الناتج المحلي، مل لم يُذكر خلاف ذلك)/1
24.1	23.9	23.0	25.4	24.9	24.0		مجموع الإيرادات (ما عدا المنح)
28.0	28.5	28.5	29.7	32.4	29.8		مجموع النفقات وصافي الإقراض
3.9-	4.6-	5.5-	4.3-	7.5-	5.8-		رصيد الحكومة المركزية الكلي (ما عدا المنح)
3.9-	4.6-	4.7-	5.4-	9.8-	5.5-		رصيد الحكومة المركزية الكلي (ما عدا المنح، على أساس نقدي)
3.3-	4.0-	4.3-	4.3-	6.4-	5.7-		رصيد المالية العامة الهيكلية/2
0.7	0.3	0.0	2.1	0.7-	2.4-		التغير في رصيد المالية العامة الهيكلية (+: تحسن)
54.5	54.6	53.2	49.0	44.5	45.5		دين الحكومة المركزية (أجنبي ومحلي)
68.6	68.0	62.6	62.6	59.6	61.6		الدين العام بالعملة الأجنبية (% من مجموع الدين)
							مجموع الدين الخارجي
30.7	29.3	26.7	26.7	26.0	24.0		الدين الخارجي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
71.4	69.0	63.5	61.4	57.0	52.9		الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)
16.7	12.8	10.2	8.4	9.5	12.1		نسبة خدمة الدين (% من صادرات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج)
							النقد والائتمان (التغير %)
7.3	7.1	6.4	9.4	6.8	8.8		الائتمان المقدم للاقتصاد
6.8	6.5	5.3	7.8	6.6	8.4		النقود بمعناها الواسع (ن3 من النظام المالي)
1.46	1.47	1.46	1.45	1.45	1.46		سرعة التداول (إجمالي الناتج المحلي/ن3)
							القطاع الخارجي (التغير %)
5.8	2.6-	15.9-	1.9-	0.3	4.6-		الصادرات من السلع، فوب (بالدولار)
3.9	4.3-	18.4-	1.8	0.5-	2.1		الواردات من السلع، فوب (بالدولار)
5.5	1.6	2.8-	2.9-	0.7-	1.6		الصادرات من السلع، فوب (الحجم)
2.1	3.5	1.7-	2.1	0.5-	9.0		الواردات من السلع، فوب (الحجم)
10.1-	10.4-	11.5-	14.0-	12.8-	13.6-		الميزان التجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
7.0-	7.7-	8.9-	9.1-	8.4-	8.3-		الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.2	2.1	2.5	2.3	1.1	1.5		الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.5-	3.7	4.2	1.4	1.1	0.2		معدلات التبادل التجاري (تدهور -)
							الاحتياطيات الرسمية
8.5	8.3	7.6	7.7	7.7	8.7		إجمالي الاحتياطيات الرسمية (بمليارات الدولارات، نهاية الفترة)
4.5	4.6	4.3	4.2	3.4	3.9		بأشهر الواردات من السلع والخدمات للعام التالي، سيف

بنود للتذكرة:

97495.0	91658.0	85491.0	80816.0	75152.0	70354.0	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بملايين الديناري التونسية)
44.4	44.0	43.6	47.6	46.3	45.0	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (بمليارات الدولارات الأمريكية)
...	0.20-	1.90-	1.49-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %، انخفاض -) 3/
...	4.7	4.8	3.3	سعر الفائدة (سعر الفائدة في سوق المال، %، نهاية الفترة)
...	4674.0	4381.0	4580.0	مؤشر سوق الأسهم TUNINDEX (1997/12/31 = 1000)

المصادر: السلطات التونسية وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ ما عدا حسابات الضمان الاجتماعي.

2/ ما عدا تكاليف إعادة رسملة البنوك ومدفوعات متأخرات غير متكررة لدعم الطاقة. والفروق في الأرقام عما ورد في المراجعة السادسة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني

تعكس تحديث تقديرات فجوة الناتج.

3/ نظام نشرات المعلومات.